عجز الموازنة والأداء الاقتصادي في مصر

"Budget Deficit and Economic Performance in Egypt"

*جمال محمود عطيه عبيد[1] ، شيماء محمد وهبه [2]، ناهد طه محمد حشيش[3]

ملخص الدراسة

تأتي هذه الدراسة بعنوان عجز الموازنة والأداء الاقتصادي في مصر خلال الفترة من عام 1990م إلى عام 2018م، وتهدف إلي الاختبار والتحقق من مدى صحة أو خطأ فرضية الدراسة للتأكد من مدي وجود علاقة سببيه ذات اتجاهين من عدمه، والتعرف على طبيعة العلاقة بينهما، حيث تكمن مشكلة الدراسة في كونها تبحث في تحديد تأثير عجز الموازنة العامة للدولة علي الاداء الاقتصادي المصري، ومن ثم تم بناء فرضية الدراسة اعتماداً على مشكلة الدراسة وعناصرها المختلفة لتحقيق أهداف الدراسة البحثية المرجوة، وهي هل توجد علاقة سببية ذات اتجاهين بين عجز الموازنة والأداء الاقتصادي خلال الفترة (1990-2018)، وتم الاعتماد علي منهج الاستنباط من خلال استعراض الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بالعلاقة بين عجز الموازنة والاداء الاقتصادي وتم القياس والاختبار بناء علي النموذج التالي :

TBD = F (GDP, GDP gr, NEX,FDI, INF, UNEMP)

1 أستاذ بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية ـ كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان
2 مدرس بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية ـ كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان
3 باحثة ماجستير بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية ـ كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان

ومن خلال التحليل القياسي واختبار تأثير عجز الموازنة علي الاداء الاقتصادي، دلت النتائج بأن هناك تأثير سلبي لعجز الموازنة العامة على الأداء الاقتصادي في مصر حيث توصلت النتائج علي أن 98.92% من التغيرات الكلية في العجز الكلي الفعلي في الموازنة العامة في مصر يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات الاقتصادية المستقلة للنموذج، حيث دل اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بوجد تكامل مشترك (R + 1) وأن عدد متجهات التكامل المشترك أكثر من (6) متجهات، دل اختبار نموذج ARDL أن هناك علاقة طردية قصيرة وطويلة الأجل بين العجز الكلي الفعلي وكلا من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وعلاقة عكسية قصيرة وطويلة الأجل بين العجز الكلي الفعلي والمتغيرات المستقلة (صافي الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم ومعدل البطالة) ، حيث تم التحقيق في اتجاه السببية باستخدام اختبار السببية جرانجر وتبين من نتائج الدراسة بأن هناك علاقة سببية ووجود علاقة ذات اتجاه واحد كانت تتجه من المتغيرات المستقلة إلي العجز الكلي الفعلي ذات دلالة معنوية وإحصائية عند مستوي معنوية 5%.

Abstract

This study, entitled Budget deficit and economic performance in Egypt during the period from 1990 to 2018, aims to test and verify the validity or error of the study hypothesis to ascertain the extent of a two-way causal relationship, and to know the nature of the relationship between them, where the problem of the study lies in the fact that it is looking at determining the impact of the state budget deficit on the Egyptian economic performance, and the study hypothesis was based on the problem of the study and its different elements to achieve the objectives of the study. Is there a two-way causal relationship between the budget deficit and economic performance during the period (1990-2018), and then the approach of inference was relied upon through a review of economic thought with regard to the relationship between budget deficit and economic performance, and was measured and tested based on the following model: TBD = F (GDP, GDP, GR, NEX, FDI, INF, UNEMP) Through standard analysis and testing the impact of the budget deficit on economic performance, the results showed that there is a negative impact of the budget deficit on economic performance in Egypt, where the results found that 98.92% of the total changes in the actual total deficit in the general budget in Egypt can be explained through the independent economic variables of the model, where the Johansson test of joint integration indicated the existence of common integration (R+1) and that the number of vectors of joint integration more than (6 vectors) The ARDL model test indicated that there was a short- and long-term correlation between the actual total deficit, both GDP and GDP growth rate, and a short- and long-term inverse relationship between actual total deficits and independent variables (net exports, foreign direct investment, inflation rate and unemployment rate) and a one-way relationship that was moving from independent variables to actual total deficits with moral and statistical significance at a moral level of 5%.

1/1: مقدمة الدراسة

تعد مشكلة تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة واحده من أكثر المشاكل الاقتصادية المحورية على مستوي العالم بسبب تأثيراته المباشرة علي أداء النشاط الاقتصادي بشكل عام، بالإضافة إلى كونها واحدة من أهم الموضوعات التي تركز الجدل حولها واختلفت الآراء والاجتهادات والاتجاهات فيها، وخاصه في السنوات الأخيرة، وخاصه بعد اتجاه العجز إلى زيادة في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية وما رافق ذلك من ارتفاع مطرد في الدين العام المحلي والأجنبي وبالتالي تزايد أعباء خدمة الدين، الأمر الذي يؤدي إلي زيادة الأنفاق وارتفاع معدل التضخم.

كما يرتبط عجز الموازنة العامة بالأداء الاقتصادي من خلال التأثيرات التي تأتي من عجز الموازنة العامة على الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، فبالنسبة للأجيال الحالية قد يحدث تزايد في عجز الموازنة دون تحقيق أي تحسن في مستويات معيشة مواطني الدولة، ويرجع ذلك إلى التوجيه الخاطئ للأنفاق الحكومي وعدم ترشيده، وبالنسبة للأجيال المستقبلية سوف تتحمل عبء ذلك العجز المتزايد من خلال تزايد عبء الدين العام والعمل على تخفيض الإنفاق الحكومي مما يضر أيضاً بمستويات ورفاهة الأجيال المستقبلية أي التأثير السلبي على النمو الاقتصادي والأداء الاقتصادي بشكل عام (عبدالله ،2011، ص 9).
الأمر الذي بات يهدد الاستقرار المالي والنقدي للدولة، ومن هنا يمثل خفض عجز الموازنة العامة والسيطرة عليه يمكن الدولة من تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية، والتي تؤثر على الأداء الاقتصادي للدولة بصفة عامة. (وزارة المالية، 2013-2014 ص 14).

أن عدم معالجه العجز في الموازنة العامة للدولة بشكل جدي وعلمي، والتخفيف من حدته خلال الزمن، وليس حله حلاً نهائياً، سيضع مستقبل الأجيال الحالية والمقبلة في خطر كبير ويعوق جميع مؤشرات التنمية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة كمساهمة لإلقاء الضوء على بعض جوانب المشكلة وتشخيصها، والمساعدة في اقتراح السياسات الاقتصادية الفعالة والحلول المقترحة لعلاج مشكلة عجز الموازنة المصرية وأسبابها وتداعياتها، وذلك من خلال دراسة وفحص وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حجم تلك المشكلة وهذا ما ستتعرض له الدراسة.

2/1: مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد المصري، وما يصاحب ذلك من تزايد في أعباء الدين العام ويتمثل التساؤل الأساسي في مدى تأثير عجز الموازنة العامة للدولة على الأجيال الحالية وأيضاً الأجيال القادمة أي على الأداء الاقتصادي في الدولة، حيث يؤدي تزايد عجز الموازنة إلى تفاقم مشكلات الدين العام وأعباءه، مما قد يضطر الدولة مستقبلاً العمل على اتخاذ ما يلزم لمواجهة ذلك العجز، وتأتي المواجهة عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الإيراد الحكومي ومن ثم التأثير السلبي على مستويات معيشة المواطنين.

تبعاً لاستمرار وتزايد عجز الموازنة وكذا الدين العام منذ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي فقد فقامت الحكومة خلال تنفيذ العديد من البرامج والسياسات المالية التي استهدفت إعادة هيكلة المالية العامة للدولة بقصد السيطرة

على العجز، فقد بلغ عجز الموازنة أقصاه في العام المالي (2013/2012) ليصل إلي 239,900 مليار جنية بما نسبته 13.8% من الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي يعتبر نقطة فيصلية في تاريخ عجز الموازنة في الاقتصاد المصري الحديث، وقد بلغ متوسط نمو العجز خلال الفترة 22.7% فهذا المعدل المرتفع استمر في ارتفاعه الي ان وصل ان يكون هيكليا بحيث يؤثر علي الاداء الاقتصادي في مصر.

من ثم توالت التذبذب بين الانخفاض والارتفاع ليبلغ نحو 187,3 مليار 2018 مقابل نحو 174,6 مليار جنية السنة المالية 2017 ورغم ارتفاع العجز كقيمة مطلقة، إلا أن نسبته من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت لتبلغ 4,6% مقابل 5% ويعكس انخفاض العجز الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 2018 مقارنة بالفترة المناظرة من السنوات المالية السابقة استمرار للإصلاحات والإجراءات التي تم اتخاذها مؤخرا في مجال المالية العامة بهدف تحقيق الانضباط المالي.

3/1: فرضية الدراسة

تم بناء فرضية الدراسة اعتماداً على مشكلة الدراسة وعناصرها المختلفة لتحقيق أهداف الدراسة البحثية المرجوة وهي وجود علاقة سببية ذات اتجاهين ذات معنوية بين عجز الموازنة والأداء الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990 – 2018).

تقوم الدراسة على الفرضيتين التاليتين: توجد علاقة ذات اتجاهين بين عجز الموازنة والأداء الاقتصادي خلال الفترة (1990–2018)، ومن ثم تأثير سلبي لعجز الموازنة العامة على الأداء الاقتصادي في مصر خلال نفس الفترة.

4/1: أهداف الدراسة

يمثل الهدف الأساسي من الدراسة في الاختبار والتحقق من مدى صحة أو خطأ فرضية الدراسة للتأكد من مدي وجود علاقة سببيه ذات اتجاهين من عدمه، والتعرف على طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة والأداء الاقتصادي في مصر (بالإيجاب او السلب).

5/1: أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من كونها تتناول موضوعين في غاية الأهمية بالنسبة لاقتصاديات الدول كافة، واقتصاديات الدول النامية ومنها مصر خاصة، وهما عجز الموازنة العامة للدولة والأداء الاقتصادي. كما أن هذه الدراسة لا تتناول هذين الموضوعين بصورة منفصلة، ولكنها تحاول تحديد مدى تأثير عجز الموازنة على الأداء الاقتصادي أي أنها تحاول تحديد العلاقة بينهما، من خلال التركيز على عجز الموازنة العامة للدولة في مصر والبحث عن الأمثلية التي تحقق وفاء الدولة بالتزامات الإنفاق العام الجاري والاستثماري وطرق تمويله والبحث عن الوسائل المثلي لتجنب تفاقمه بالإضافة إلي إمكانية التعرف من خلال تلك الدراسة علي كيفية تحقيق الأهداف الاقتصادية مثل تخفيض معدل البطالة وتخفيض معدل التضخم وتحجيم الدين العام.

6/1: الدراسات السابقة

فيما يلي يتم الإشارة إلى مجموعة من أهم الدراسات المرتبطة التي اعتمدت عليها الدراسة والتي أجريت في هذا الإطار نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

تناول Le Thanh Tung, 2018 أثر العجز المالي على النمو الاقتصادي في اقتصاديات الناشئة: تطبيقاً علي فيتنام (2003 – 2016)، وجاءت الدراسة تحت عنوان

"The effect of fiscal deficit on economic growth in an emerging economy"

تهدف قياس أثر العجز المالي على النمو الاقتصادي في اقتصاد ناشئ: تطبيقا علي فيتنام (2003 – 2016).

توصلت الدراسة أن تزايد العجز المالي بشكل حاد في الاقتصادات النامية في جميع انحاء العالم في آن واحد من أكثر البلدان الناشئة ديناميكية، ولكن حكومتها تواجه عجزا ماليا كبيرا لسنوات عديده حتى الآن حيث تشير النتائج التطبيقية إلى وجود علاقة تكامل بين العجز المالي والنمو الاقتصادي في فيتنام، كما توصلت الدراسة بأن العجز المالي له اثار ضاره علي النمو الاقتصادي في الاجلين القصير والطويل، وعلي وجه الخصوص له اثاره الضارة علي الناتج المحلي الإجمالي، وعلي الاستثمارات الخاصة والاستثمارات الاجنبية المباشرة وصافي الصادرات. **(Tung, 2018)**

كما تناول **خالد يسري عطا الله،2018م**، مشكلة عجز الموازنة العامة من خلال بيان أسباب عجز الموازنة العامة للدولة، وجاءت هذه الدراسة تحت عنوان " أسباب عجز الموازنة العامة للدولة"، وكان الهدف من الدراسة هو محاولة اقتراح الأليات والطرق لأسباب عجز الموازنة العامة للدولة في مصر، حيث سعت هذه الدراسة لأبرز أهمية وفعالية أدوات التمويل في تمويل عجز الموازنة العامة وذلك من خلال إبراز أهمية وفعالية أدوات التمويل في تمويل عجز الموازنة العامة.

حيث توصلت الدراسة إلى أن اتجاه العجز في الموازنة العامة في الدول النامية ومنها مصر نحو التفاقم أمر يعكس اختلالا هيكليا في اقتصادها، وتزامن ذلك مع ظهور أزمة التنمية في مصر من ناحية واقترانه بالصدمات الخارجية الكثيرة التي تلقتها مصر نتيجة للوضع الضعيف وغير المتكافئ الذي احتلته. (عطا الله، 2018)

تناول **Napoleon Kurantin,2017**، مشكلة العجز في الموازنة العامة من خلال دراسة اثر عجز الموازنة العامة علي التنمية والنمو الاقتصادي: التجربة الغانية،(1994 – 2014) وجاءت هذه الدراسة تحت عنوان

"The Effects of Budget Deficit on Economic Growth and Development: The Experience of Ghana (1994 – 2014)"

تهدف الدراسة إلي بيان إثر عجز الموازنة العامة علي التنمية والنمو الاقتصادي، حيث تزايد العجز في الموازنة العامة بسرعة أكبر من تزايد الناتج المحلي الإجمالي في غانا، حيث اشتمل النموذج المتغيرات الاساسية الاتية (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة الحقيقي، الاستثمار الإجمالي، سعر الصرف الحقيقي، التضخم)، لتقدير الأثر الكمي لاستمرار عجز الموازنة العامة علي التنمية ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة من 1994 إلي 2014، توصلت الدراسة إلي نتائج تم الحصول عليها من التحليل إلى الأثر السلبي لاستمرار عجز الموازنة العامة علي عمليات النمو الاقتصادي والتنمية، وتوصي الدراسة باعتماد وتنفيذ سياسات يمكن ان تعكس العجز في الميزانية غير المستدامة الذي يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص، ولكن بدلا من ذلك، وضع الاقتصاد علي مسار النمو والتنمية المستدامة في الاجل المتوسط إلى الاجل الطويل **(Kurantin,N.,2017).**

كما يتناول **Manamba Epaphra, 2017** العلاقة بين العجز في الموازنة العامة ومتغيرات الاساسية لاقتصاد الكلي في تنزانيا خلال الفترة من (1966 إلي2015).

وجاءت هذه الدراسة تحت عنوان

"Analysis of Budget Deficits and Macroeconomic fundamentals"

تهدف الدراسة إلى اختبار وتحليل العلاقة بين العجز في الموازنة العامة ومتغيرات الاساسية لاقتصاد الكلي في تنزانيا خلال الفترة من 1966 إلى 2015.

توصلت الدراسة بأن هناك تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وبأن هناك علاقة عكسية ذات معنوية طويلة الاجل بين العجز في الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وان هناك علاقة طردية بين العجز في الموازنة والتضخم والعرض النقدي وسعر الفائدة، كما اوصت الدراسة السلطات المالية في تنزانيا إلى اعتماد أساليب كفؤه وفعاله لتحصيل الضرائب وترشيد انفاق القطاع العام. **(Epaphra, 2017)**

لقد أوضح **Ramzan Sheikh, 2015** أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الباكستاني وحيث جاءت هذه الدراسة تحت عنوان

Does Fiscal Deficit Dampen Down Economic Growth in " ”Pakistan

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الباكستاني وأجراء تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة ومتغيرات الاقتصاد الكلي أي مؤشر التنمية، والنمو الاقتصادي، والتغيرات في مستوي الأسعار وسعر الصرف الحقيقي.

كشفت النتائج عن وجود علاقة إيجابيه وهامه بين مؤشر النمو والتنمية المالية وسعر الصرف الحقيقي الفعلي والعجز في الموازنة العامة، ووجود علاقة سلبية بين عجز الموازنة العامة والتغيرات في المستوي العام للأسعار في باكستان.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة موجبة بين كل من عجز الموازنة والائتمان المحلي مع النمو الاقتصادي في حين لا توجد علاقة بين كل من التضخم والاستثمار الأجنبي. **(Sheikh, 2015)**

تناول **Ahmed Mahmoud Saidam, 2015** أثر عجز الموازنة العامة على الحساب الجاري في الأراضي الفلسطينية للفترة (1996- 2012)، وجاءت الدراسة تحت عنوان

"The Effect of Budget Deficit on Current Account: Case Study (Palestinian Territories 1996 – 2012)"

كانت تهدف الدراسة الي تحديد طبيعة العلاقة بين الحسابين، ودراسة تأثير الإيرادات والمصروفات الحكومية على الحساب الجاري الفلسطيني، وتوضيح نوع العلاقة بين الموازنة العامة والحساب الجاري، وتحديد السياسات الاقتصادية والمالية المناسبة التي ينبغي اعتمادها للحد من العجز المزمن في الحساب الجاري، من خلال دراسة طبيعة ومكونات النفقات والإيرادات الحكومية.

توصلت الدراسة أن السلطة الوطنية الفلسطينية تواجه عجزاً في الموازنة العامة وأن هذا العجز له علاقة قوية بالميزان الجاري والميزان التجاري على حد سواء، حيث يؤثر عجز الموازنة العامة على الحساب الجاري في الأراضي الفلسطينية، حيث تؤكد نتائج الدراسة العلاقة الطردية بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري في الأراضي الفلسطينية. **(Saidam, 2015)**

7/1: عجز الموازنة العامة في الفكر الاقتصادي

لقد تعددت الدراسات التي حاولت التوصل إلى تحديد مفهوم دقيق لعجز الموازنة العامة للدولة، وجاءت تلك الدراسات السابقة بعدة مفاهيم أمكن إجمالها من أجل إيجاد مفهوم شامل للعجز الموازنة العامة واهم هذه المفاهيم ما يلي:

إن عجز الموازنة ظاهرة اقتصادية شائعة تحدث بشكل عام على مستوى الدول المختلفة، فعجز الموازنة العامة يحدث عندما يزيد الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الموجودة، وهو ناتج بالأساس عن سوء تخطيط أو تقدير الحكومة للإنفاق العام، زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية. **(الأعسر،2016، ص 255)**

ويقصد بالعجز في اللغة حجب القدرة عن الإتيان أو الوفاء بالشيء المطلوب. **(أبو القمصان، 2015، ص 77)**

مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة بأنه ذلك النقص في الإيرادات الحكومية عند تمويل النفقات العامة بأشكالها المتنوعة سواء كانت نفقات استثمارية أو جارية، فقصور الإيرادات العامة المقدرة عن سداد النفقات العامة وزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة للدولة يعبر عن عجز في الموازنة العامة للدولة.(**دردوري،2014، ص115)**

يمكن توضيح اختلاف تفسير عجز الموازنة العامة في النظريات الاقتصادية من خلال الآتي:

أولاً: عجز الموازنة العامة في النظرية الكلاسيكية أو التقليدية

أكدت النظرية الكلاسيكية تحديداً في القرن التاسع عشر على فكرة توازن الموازنة العامة، وينصرف مبدأ التوازن حسب الفكر المالي التقليدي إلى تساوي جانبي الموازنة العامة، النفقات العامة العادية مع الإيرادات العامة دون زيادة أو نقصان بشكل دوري ومنتظم، فدعت إلى احترام هذه القاعدة وعدم الخروج عنها مطلاقاً وقد عزز فكرة توازن الموازنة العامة في الفكر التقليدي، مبدأ الحرية الاقتصادية ووجوب ابتعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي ويكون دور الحكومة حيادياً لا يتعدى وظيفة الدفاع، وتحقيق الأمن الداخلي والخارجي، وتطبيق القوانين لتسود العدالة بين الأفراد، وإضافة إلى ذلك إنشاء المؤسسات أو الخدمات العامة ذات معدلات الربحية المنخفضة التي لا يقوم بها القطاع الخاص. **(أبو الفضل، 2010، ص10) (النمري،2016)**

أن عجز الموازنة يمثل خطراً رئيساً إلى الدرجة التي يصبح فيها أخطر من تحقيق فائض فيها بكثير، بسبب انه يعني لجوء الدولة إلي الاقتراض أو الإصدار النقدي الجديد لتغطيته، وحيث أن التوظيف الكامل هو الغرض الأساسي الذي انطلقت منه النظرية التقليدية، لذلك يترتب على اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد زيادة في وسائل الدفع دون أن تقابلها زيادة حقيقة في إنتاج السلع والخدمات وينتج عن هذا الارتفاع زيادة في الأسعار، بالتالي فان هذا من شانه الدخول في حلقة تضخمية تتدهور فيها قيمة النقود الحقيقية. **(الخضري، 2006، ص6)**

لقد أصبحت فكرة توازن الموازنة وفقا للمفهوم التقليدي مجالا لتطوير كبير رافق تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية وزيادة مسؤولياتها في مجالات كثيرة من النشاط الاقتصادي، وذلك على اعتبار أن حالة التوازن المالي تعكس حسن استخدام الحكومة للأموال العامة، وبالتالي حسن أداء الحكومة لوظائفها، فضلاً عن كفاءة إدارتها المالية، وتعظيم دور الفرد، فضلاً عن أن وظيفة الحكومة ينبغي أن لا تتجاوز ثلاث مجالات أساسية هي: حماية الدولة، وإنشاء وتطبيق نظام العدالة وإنشاء بعض الخدمات الأساسية والمؤسسات العامة وصيانتها. **(Galba'cs, 2015,85)**

تأثير عجز الموازنة العامة على متغيرات الأداء الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي

في الفكر الكلاسيكي ساد الاعتقاد بقدرة القطاع الخاص، إذا ما توافرت له الإمكانيات اللازمة على تحقيق التوازن المستقر تلقائياً عند مستوى التوظيف الكامل، حيث كان دور الدولة مقتصر في الدور الضيق "الدولة الحارسة"، لهذا غلب على الفكر الكلاسيكي نوع من الحيادية المالية، حيث تمثل هذا الحياد في فكرة الموازنة بما تشمله من موارد ونفقات حيادية بالنسبة للاقتصاد. كما كان الاقتصاديون الكلاسيك يفضلون الميزانيات الأقل نفقات مع توازن الموازنة سنويا. **(Galba'cs, 2015,85)**

تأثير عجز الموازنة العامة على متغيرات الأداء الاقتصادي في فكر ريكاردو

يرى ريكاردو أنّ العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي محايدة وأن سياسة العجز هي نتاج واقع اقتصادي للدولة، وتنفي نظرية ريكاردو أي تأثير للعجز على

متغيرات الاقتصاد الكلي في كل من المدى القصير والمدى الطويل بالقول إن العجز مجرد تأجيل الضرائب، ويتسبب بانخفاض المدخرات العامة، وهو ما يقابل زيادة في المدخرات الخاصة، وهو ما يمكن الإشارة إليه بأنّ ليس للعجز تأثير كبير على الادخار والاستثمار، والنمو الشامل، وهذا ما تم انتقاده لاحقاً لاعتماد نظرية ريكاردو على مجموعة افتراضات متشددة غير صالحة في كثير من الحالات التطبيقية. **(دردوري،2014، ص 126)**

ثانياً: عجز الموازنة العامة في النظرية الكينزية:

ويتضح أن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، قامت على مبادئ من أهمها الموازنة المتوازنة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وجاءت النظرية الكينزية لتقول بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتوسيع نفقاتها بما يتجاوز إيراداتها التمويل بعجز لمعالجة اختلالات الكساد الكبير، رافضة بذلك مبدأ التوازن في الموازنة العامة، ومؤمنة بتكييفها بما يتلاءم والوضع الاقتصادي السائد. **(شحرور،2013، ص 78) (الخضري، 2006، ص 23).**

تأثير عجز الموازنة العامة على متغيرات الأداء الاقتصادي في الفكر الكينزي

تطور الفكر الكينزى بواسطة الانجليزي " كينز" بمؤلفه الشهير الذي ظهر عام 1936 بعنوان (النظرية العامة للعمالة ، والفائدة والنقود)، حيث ظهر دور الدولة فلم تعد مستهلكة فحسب بل أصبحت موجهة ومنتجة للسلع والخدمات، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الغالب، حيث كانت الأزمة العالمية الكبرى من القرن الماضي هي المعول الذي انهار تحت ضرباته مبدأ القدرة الفردية (الحرية الاقتصادية).

حيث رفض كينز قانون ساي للأسواق، وهو أحد معتقدات الكلاسيك، وأشار إلى عدم وجود نظام أو آلية تستند إلى اليد الخفية التي تؤمن بها الكلاسيك، كما أقر بواقعية البطالة الإجبارية ومن ثم الخطأ بافتراض التشغيل الكامل الذي وضعه الكلاسيك كأساس للتحليل، وأنّ الأسعار والأجور لا تتسم بالمرونة التي افترضها الكلاسيك وأرجع ذلك إلى نمو نقابات العمال.(أبو القمصان، 2015)

ولهذا اقترح كينز تدخل الدولة لتحقيق التوظيف الكامل وإيجاد التوازن للدخل الوطني من خلال السياسات المالية والسياسات النقدية، فقد نادى كينز بتدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي وتفعيل السياسة المالية وعدم توازن الموازنة العامة وذلك من أجل استعادة هذا التوازن ووجدت الدولة نفسها مضطرة للتدخل في الشؤون الاقتصادية، وكان لذلك انعكاساته علي المالية العامة بصفة عامة وعلى الموازنة بصفة خاصة فقد استبدلت المالية الحيادية بالمالية المتدخلة، واستخدمت الأدوات المالية كأدوات فعالة في التأثير على الحركة الاقتصادية، فلم يعد هناك الحديث عن حياد الموازنة، بل أصبحت أداة من أدوات السياسة المالية تلجأ إليها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (Salah,2003,24-32).

تأثير عجز الموازنة العامة على متغيرات الأداء الاقتصادي في الفكر النيوكينزي

لم يعتقد النيوكينزين في ضرورة أن يكون هناك توازن في الموازنة العامة للدولة، وخاصة في الأجل القصير، ولكن أكدوا على حتمية توازن الموازنة في الأجل الطويل، ومن ثم أشاروا إلى ضرورة أن يكون هناك دور وظيفي للموازنة العامة للدولة، حيث أكدوا على ضرورة زيادة الإنفاق العام في فترات الكساد، أي قبول الدولة للعجز من أجل القضاء على الكساد، وفي حالة الرواج والتضخم السماح

بوجود فائض للتخفيف من حدة التضخم، ومن ثم فإن دور الموازنة في الفكر النيوكينزي يتوقف على الحالة التي يمر بها اقتصاد الدولة من كساد ورواج. (عبيد، 2015، ص 125)

ثالثاً: عجز الموازنة العامة في النظرية النيوكلاسيكية:

ترتكز هذه النظرية على تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي حيث ترى بأن السبب الأساسي لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة في الاقتصاد مما يؤدي إلى تزايد العجز المالي، والتضخم، والبطالة، وظهور مشكلة الكساد التضخمي، وتزايد العجز التجاري، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، فتجسدت رؤية هذا الفكر في الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على اعتبار أن اليد الخفية كفيلة بتحقيق التوافق والانسجام بين المصالح الفردية، ومن ثم العمل على تحقيق التوازن الاقتصادي العام، ولخفض العجز في الموازنة العامة إلى أدنى المستويات الممكنة، عارضوا التوسع في الإنفاق العام، بل نادوا بضرورة تقليص النفقات الحكومية وخاصةً النفقات الاجتماعية، وتقليل التوظيف الحكومي ومشروعات الأشغال العامة، وقد تألّقت أفكار النقديين الجدد في السياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الصناعية لاسيما بعد تبني صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لهما لمعالجة الأزمات الناتجة عن تفاقم العجز والبطالة والركود الاقتصادي.(الغالبى،2017، ص 35)

تأثير عجز الموازنة العامة على متغيرات الأداء الاقتصادي في الفكر النيوكلاسيكي

يعتقد أنصار النموذج النيوكلاسيكي أن للعجز تأثير طويل المدى على الاقتصاد، فحسب النظرية النيوكلاسيكية يؤدي العجز في الموازنة العامة إلى تخفيف عبء الضرائب، والتي تشجع المستهلكين على زيادة الاستهلاك في الوقت الحاضر، وبالتالي يخفض المدخرات الوطنية، ومن ثمّ ترتفع أسعار الفائدة لتحقيق التوازن في أسواق رأس المال، ويتقلص حجم الاستثمارات بسبب انخفاض تراكم رأس المال، ومن ناحية أخرى يتم تمويل عجز الموازنة عن طريق القروض المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض كمية الأموال المتاحة للإقراض والمتاحة للقطاع الخاص، وفي الحالتين تحدث المزاحمة الأمر الذي يؤدي إلى تشويه تخصيص الموارد بكفاءة كما من المفترض أن تكون أكثر إنتاجية في تحقيق عوائد.(أبو القمصان،2015)

رابعاً: عجز الموازنة العامة في النظرية الاشتراكية

وفقاً لهذه النظرية فقد أطلق على الدولة الاشتراكية مصطلح "الدولة المنتجة" لأنها مسؤولة عن النشاط الاقتصادي للدولة كاملاً متضمناً قيامها بالنشاط المالي، وتمارس الدولة هذه المسؤولية عن طريق اتخاذها لأسلوب الملكية العامة لعناصر الإنتاج أساساً لاقتصادها، ومن التخطيط القومي الشامل أسلوباً لإدارتها، أما الإنتاج فيوزع طبقاً للخطط والقرارات الموضوعة، حيث تقوم الدولة بجمع وحصر وتكييف الموارد الطبيعية والبشرية وكافة الموارد المالية لتنفيذ ما خططته من أهداف لتحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن في الاقتصاد العام. (بولس، 2010، ص 66)

خامساً: عجز الموازنة العامة في النظرية النقدية الحديثة

يكثر الجدال والانتقادات بين مفكرو الاقتصاد المختلفين على مر العصور، حيث استمر اختلاف الآراء حول السياسة السليمة التي تحقق النمو الاقتصادي في الدول العالم وتقلل من حدة الأزمات الاقتصادية، فمن مفهوم الدولة الحارسة عند الكلاسيك إلى مفهوم الدولة الموجّهة عند الكنيزين ومفهوم الدولة المنتجة عند الاشتراكيين تفاقم عجز الموازنة العامة في فترة الغزو الفكري عند الكينزين، وظهرت النظرية النقدية الحديثة والتي أطلق عليها أيضاً "الليبرالية الجديدة"، والتي يتزعمها الاقتصادي الشهير ميلتون فريدمان، وتخللت أفكار هذه النظرية أفكار المدرسة الكلاسيكية وذلك بإيمانها القوي بمبدأ اليد الخفية لآدم سميث، وقانون ساي وما يراه بأن العرض يخلق الطلب المساوي له، وتقوم هذه النظرية على تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وترى أن السبب الرئيسي لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة في الاقتصاد والذي امتد ليصل إلى أزمة كساد وتدهور في النمو الاقتصادي المصحوب بالتضخم. **(شلبي،2016، ص126)**

سادساً: عجز الموازنة العامة في الفكر الإسلامي

اهتمت الدولة الإسلامية بكفاية المصالح والحاجات الأساسية للمجتمع، وبما تمتلكه من إيرادات عامة، ففي المذهب الإسلامي نجد أن الدولة دائما تسعى إلى التوازن المحاسبي للموازنة العامة لأنه بمثابة مؤشر عن استقرار الأوضاع الاقتصادية وسلامة البنيان الاقتصادي، ففي مثل هذه الحالة لن تلجا الدولة إلى الأدوات غير العادية لتمول موازنتها عند وقوع عجز في موازناتها العامة، واذا استدعت الحالات الطارئة التي تتطلب منها الاستعانة بالإيرادات غير العادية

فتتخلى عن قاعدة التوازن المحاسبي من أجل تحقيق مصلحة الدولة، فنلاحظ أن الأصل في مجمل النفقات العامة العادية للدولة الإسلامية تتقدر وفقا للأهداف الأساسية للدولة ومدى استطاعتها على تحصيل الإيرادات، ففي حالة عدم كفاية الإيرادات ووقوع عجز في الموازنة العامة للدولة تستعن بالإيرادات غير العادية من أجل سد هذا العجز.(دردوري،2014، ص 121)

8/1: منهجية الدراسة

تم في هذه الدراسة الاعتماد علي منهج الاستنباط من خلال استعراض الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بالعلاقة بين عجز الموازنة والاداء الاقتصادي وتم تطبيق ذلك علي الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2018).

توصيف النموذج القياسي للدراسة:

توصيف بيانات الدراسة

اعتمدت الدراسة علي بيانات سنوية حقيقية خاصة بالاقتصاد المصري للفترة الممتدة من سنة 1990م إلي سنة 2018م ، والتي تم الحصول عليها من مصادرها الرسمية كما يلي:

1- التقارير السنوية للبنك المركزي المصري التقارير من 2000م إلي 2018م.
2- الاعداد الدورية للمجلة الاقتصادية من 2000م الي 2018م.
3- مؤشرات وتقارير البنك الدولي عن مصر 1990م الي 2018م.
4- وزارة المالية 2000م الي 2018م.
5- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري.

صياغة نموذج الدراسة:

تعد صياغة النموذج القياسي من أولي وأهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وبداية نشير إلي الرموز المستخدمة للمتغيرات حيث أن اعتمدت الدراسة علي سبعة متغيرات اساسية كالاتي:

TBD_t: تشير إلي العجز الكلي الفعلي في الموازنة العامة للدولة في مصر بمليار جنية مصري كمتغير تابع.

والمتغيرات المستقلة: وتشتمل علي مايلي:

GDP_t: يشير إلي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمليار جنية مصري.

$GDPgr_t$: يشير إلي معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بالنسبة %.

NEX: يشير إلي العجز أو الفائض الميزان التجاري (صافي الصادرات) بمليار جنية مصري.

FDI_t: يشير إلي صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل بالجنية المصري.

INF_t: يشير إلي معدل التضخم (وفقا للرقم القياسي لأسعار المستهلكين (حضر)) بالنسبة %.

$UNEMP_t$: يشير إلي معدل البطالة بالنسبة %.

لذا يمكن صياغة النموذج الاقتصادي كما يلي:

$$TBD = F (GDP, GDP\ gr, NEX, FDI, INF, UNEMP)$$

سيتم استخدام أسلوب الأنحدار المتعدد الخطي في تقدير النموذج القياسي الخاص بالعجز الكلي الفعلي، ولمعرفة الصيغ الرياضية المناسبة لتقدير هذا النموذج محل الدراسة سنقوم بتجريب نوعين من الصيغ الرياضية لمعادلات النموذج وهي

الصيغة الخطية والصيغة غير الخطية (اللوغارتيمية)، والصيغ الرياضية لكل نموذج هي كالتالي:

النموذج الأول: النموذج الخطي وصيغته كما يلي:

$$\mathbf{TBD_i = \beta_0 + \beta_1 * GDP_i + \beta_2 * GDP\ gr_i + \beta_3 * NEX_i + \beta_4 * FDI_i + \beta_5 * INF_i + \beta_6 * UNEMP_i + \mu_i}$$

β_o تمثل الحد الثابت أو المقطع الرأسي من المحور المتغير التابع أو هو قيمة المتغير التابع عندما تكون جميع قيم المتغيرات المستقلة تساوي الصفر.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$ تمثل معاملات النموذج القياسي للمتغيرات المستقلة (معاملات الانحدار الجزئية Partial Regression Coefficients) وهو مقدار التغير في المتغير التابع (TBD) الناتج من التغير في احدي المتغيرات المستقلة مع ثبات العوامل الأخرى علي حالة الحد μ_i يمثل حد الخطأ العشوائي حيث أن تم ادراجه لينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر علي العجز الكلي في الموازنة العامة ولم تتناولته الدراسة ولأسباب أخري.

النموذج الثاني: النموذج غير الخطي Log-Linear Model وصيغته كما يلي:

$$\mathbf{TBD_i = \beta_0 . GDP_i^{\beta_1} . GDPgr_i^{\beta_2} . NEX_i^{\beta_3} . FDI_i^{\beta_4} . INF_i^{\beta_5} . UNEMP_i^{\beta_6} . \mu_i}$$

وبادخال اللوغاريتم الطبيعي Natural Logarithmic علي الطرفين يتم تحويلها إلي صيغة خطية وهي كما يلي:

$$Ln\ (TBD_i) = \beta_0 + \beta_1 * Ln\ (GDP_i) + \beta_2 * Ln\ (GDP\ gr_i) + \beta_3 * Ln\ (NEX_i) + \beta_4 * Ln\ (FDI_i) + \beta_5 * Ln\ (INF_i) + \beta_6 * Ln\ (UNEMP_i)$$

حيث أن تمثل $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$ معاملات النموذج وتمثيل مرونة تغير عجز الكلي الفعلي بالنسبة إلي المتغيرات المستقلة وتم استخدام الرمز LN للتعبير عن اللوغاريتم الطبيعي Natural Logarithmic, فإذا كان $\text{Ln TBD} = \beta_i$ فإن $\text{TBD} = e^{\beta}$ حيث e مقدار ثابت يساوي 2.71828 وذلك للتغلب علي مشكلة الـ Nonlinearity . حيث أن زيادة أو (نقص) في اي معامل من معاملات المتغيرات المستقله بمقدار 1% فإنه يؤدي إلي زيادة أو (نقص) في TBD بمقدار β_0%

بعد صياغة النموذج الاقتصادي والقياسي المراد دراسته لتفسير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية التي تمثل في الدراسة الأداء الاقتصادي كمتغيرات مستقلة علي المتغير التابع العجز الكلي الفعلي (TBD). سيتم تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغري وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي E–views 10 لكي يتم التأكد من جودة النموذج القياسي ككل من خلال اختبار الجوهرية الكلية للنموذج واختبار جوهرية أو معنوية المعاملات المقدرة في النموذج.

9/1: اختبار العلاقة السببية بين عجز الموازنة والأداء الاقتصادي في مصر

بعد صياغة النموذج الاقتصادي والقياسي المراد دراسته لتفسير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية التي تمثل في الدراسة الأداء الاقتصادي كمتغيرات مستقلة علي المتغير التابع العجز الكلي الفعلي (TBD)، تم تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي E-views 10 لكي يتم التأكد من جودة النموذج القياسي ككل من خلال اختبار الجوهرية الكلية للنموذج واختبار جوهرية أو معنوية المعاملات المقدرة في النموذج.

حيث بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بليون جنيه مصري تقريباً خلال فترة الدراسة وبانحراف معياري (1109,692) قد بلغ أدناه عام 1990م بنحو (112 مليار جنية)، وكما بلغ اقصاه عام 2018م بنحو (4,440 بليون جنية) اي 4,440 تريليون جنية، وهذا يشير إلي أن هناك تفاوتاً كبيراً في حجم الناتج المحلي الإجمالي، وقد يعزى هذا الاختلاف إلي التباين في حجم السلع والخدمات المنتجة خلال السنة وحجم الايرادات المتحققة. يتضح من تطور عجز الموازنة في مصر حيث أن هناك تزايد في القيمة المطلقة للعجز الكلي للموازنة العامة في مصر خلال الفترة من عام 2000 الي عام 2012 حيث زادت من (32.7 مليار جنيه).

حيث أظهرت النتائج أن النموذج الخطي المقدر للعجز الكلي الفعلي خلال الفترة 1990–2018 بأن معامل التحديد R^2 بلغ 98.92% = R^2 ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R–squared)، بلغ = Adjusted R^2) (98.63%ومن هنا نستنتج بأن 98.92% من التغيرات الكلية في العجز الكلي الفعلي في الموازنة العامة في مصر يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات الاقتصادية المستقلة للنموذج.

حيث دلت النتائج بأن السلاسل الزمنية للنموذج غير ساكنة عند المستوى ولكنها ساكنة عند فرقها الاول، وكل متغير على حده يعد متكاملا من الدرجة الاولى طالما ان الفرق الاول لكل منهما متكامل من الدرجة صفر لذلك تطلب الأمر إجراء فروق من الدرجة الأولى لهذه المتغيرات وتم إعادة إجراء اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) مرة أخرى لهذه المتغيرات، فدلت النتائج إلي وجود سكون لهذه المتغيرات عند الفرق الأول عند مستوي معنوية (5%)، وهذا

يعني أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، بمعني أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى $Y_t \sim I(1)$ وهذا يعد مؤشراً جيداً لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية، وان النموذج لا يعاني من ارتباط ذاتي كما أتضح من اختبار دربن واتسون D.W.

حيث دل اختبار جوهانسون ونموذج ARDL للتكامل المشترك بوجد تكامل مشترك (R + 1) وأن عدد متجهات التكامل المشترك أكثر من (6) متجهات، وهكذا يتضح وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات، ودلت نتائج التكامل المشترك وفقا لنموذج ARDL حيث بلغ قيمة R2= 99.92% اي ان المتغيرات المستقلة تفسر 99.92% من التغيرات، وإن النموذج يتمتع بجودة عالية كما أظهرت الاختبارات الاحصائية للنموذج ان قيمة اختبار F كانت (410.22) وذو معنوية احصائياً Prob(F−statistic)= 0.0000، وان النموذج لا يعاني من ارتباط ذاتي كما أتضح من اختبار دربن واتسون D.W.

وأن هناك علاقة طردية قصيرة وطويلة الأجل بين العجز الكلي الفعلي وكلا من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وعلاقة عكسية قصيرة وطويلة الأجل بين العجز الكلي الفعلي والمتغيرات المستقلة (صافي الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم ومعدل البطالة)، مما يؤكد التكامل المشترك او العلاقة طويلة الاجل.

نظرا لوجود علاقة بين المتغيرات في الآجل الطويل Co−intergation، وفقا للاختبار ARDL، فتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL VECM واظهرت النتائج أن المتغيرات جميعها لها الإشارة المتوقعة، واظهرت العلاقة المقدرة ان معلمة حد الخطأ (−1) CointEq والمعبر عنها وقيمتها (1.75−)

كانت سالبة ومعنوية وباحتمال (P. value= 0.000) وهذا يعكس وجود علاقة توازنيه في الاجل القصير بين متغيرات الدراسة باتجاه علاقة توازن طويلة الاجل، كما أن قيمة معلمة تصحيح الخطأ (−1) CointEq تعني ان 97.50% عدم التوازن في الاجل القصير في العجز الكلي الفعلي في المدة السابقة (t−1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) باتجاه علاقة التوازن طويلة الاجل، إذ يمثل سرعة او معدل تصحيح الخطأ وهو معدل مرتفع نسبيا ومقبول بإتجاه العودة الى الوضع التوازني، بمعنى ان معدل العجز الكلي الفعلي يستغرق حوالي (1.75−) سنة باتجاه قيمتها التوازنية بسبب اي صدمة في النموذج او تغير في المتغيرات التفسيرية، ويشير الى أن النموذج بأكمله يعود الى التوازن في الاجل الطويل خلال فترة زمنية مقدارها سنة بسرعه يبلغ معدلها (1.75%).

اختبار جرانجر للسببية للنموذج المستقر

بعد تحقق اختبارات السكون، لابد من التأكد من وجود وتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة حيث أن من أهداف الدراسة التأكد من وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وصافي الصادرات والاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل التضخم ومعدل البطالة من خلال اختبار جرانجر للسببية بنموذج الانحدار الذاتي، ونلاحظ من الجداول التالية نتائج اختبار جرانجر للسببية على متغيرات الدراسة وذلك بالسلاسل الزمنية المستقرة.

العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي GDP والعجز الكلي في الموازنة العامة

تبين من اختبار جرانجر للسببية بين العجز الكلي الفعلي والناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال فترة 1990-2018، وبفترة ابطاء واحدة بأن هناك وجود علاقة ذات اتجاه واحد كانت تتجه من الناتج المحلي الاجمالي إلى العجز الكلي الفعلي، حيث كانت احصائية F معنوية السببية خلال الفترة الابطاء الاولي عند مستوي معنوية أقل من 5%.

(P. value = 0.0016 < 0.05%)

نستطيع رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بان هناك علاقة سببية في الأجل القصير من اتجاه واحد وخلال فترة ابطاء واحده، كما تظهر النتائج بان هناك علاقة ذات اتجاهين عند فترة الابطاء الرابعة كانت تتجه من الناتج المحلي الاجمالي إلى العجز الكلي الفعلي والعكس ، حيث كانت احصائية F معنوية السببية خلال الفترة الابطاء الرابعة عند مستوي معنوية أقل من 5%.

وحيث كان اتجاه العلاقة من الناتج المحلي الإجمالي إلي العجز الكلي الفعلي

(P. value = 0.0033 < 0.05%)

الاتجاه من العجز الكلي الفعلي إلى الناتج المحلي الإجمالي

نستنتج أن إختبار السببية أنتهي بأن المتغير المستقل الناتج المحلي الإجمالي يؤثر في العجز الكلي الفعلي في الموازنة العامه للدولة في مصر في

الأجل القصير والعكس صحيح، معادلة انحدار الناتج المحلي الإجمالي على العجز الكلي الفعلي في الأجل الطويل، فترة ابطاء واحدة

$$TBD = - 17.37 + 0.115*GDP$$

معادلة انحدار الناتج المحلي الإجمالي على العجز الكلي الفعلي في الأجل القصير، فترة ابطاء واحدة وعند الفرق الأول بمعامل تحديد 96.67% = R_2

$$TBD =- 9.2+ 0.67*TBD(-1) + 0.06*GDP(-1)$$

معادلة انحدار الناتج المحلي الإجمالي على العجز الكلي الفعلي في الأجل الطويل، بفترة الابطاء الرابعة.

$$GDP = 179.21 + 8.41*TBD$$

معادلة انحدار الناتج المحلي الإجمالي على العجز الكلي الفعلي في الأجل القصير بفترة الابطاء الرابعة.

$$GDP = - 56.113 - 0.513*TBD(-1) + 1.290*GDP(-1)$$

العلاقة السببية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والعجز الكلي في الموازنة العامة

تبين من اختبار جرانجر للسببية بين العجز الكلي الفعلي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال فترة 1990–2018، وبفترة ابطاء واحدة بان لا وجود لعلاقة بين العجز الكلي الفعلي إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت احصائية F غير معنوية السببية خلال فترة الابطاء الاولي عند مستوى معنوية أكبر من 5% في الاتجاهين .

(P. value = 0.8567 > 0.05%)

لا نستطع رفض فرض العدم القائل بان لا توجد علاقة سببية في الأجل القصير بين العجز الكلي الفعلي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وخلال فترة ابطاء واحده، حيث أن الفرق الأول ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الفرق الأول العجز الكلي الفعلي.

(P. value = 0.08567 > 0.05%)

وأيضا الفرق الأول العجز الكلي الفعلي لا يسبب الفرق الأول، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لأن

(P. value = 0.9786 > 0.05%)

خلاصة القول أن إختبار السببية أنتهي بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يؤثر في العجز الكلي الفعلي في الأجل القصير والعكس صحيح.

معادلة الانحدار العجز الكلي الفعلي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

TBD = 155.342 -13.160*GDPGR

10/1: نتائج الدراسة

وتحقيقا للهدف الأساسي من الدراسة في اختبار والتحقق من مدى صحة أو خطأ الفرضية التي قامت عليها الدراسة بشكل رئيسي قياس تأثير عجز الموازنة العامة للدولة علي الأداء الاقتصادي المتمثلة في متغيرات الاقتصاد الكلي حيث أنه من المعروف أن عجز الموازنة العامة في حالة الدولة الحارسة غير المتداخلة لا تسمح بهذا العجز، ولكن في ظل نظريات الفكر الاقتصادي الحديث يكون هذا العجز مقبول، نتيجة للسماح للدولة بالتأثير على مؤشرات اداء الاقتصاد الكلى،

كما أن لا يمكن القضاء على العجز في الموازنة العامة أو علاجه بل يمكن التخفيف من حدت العجز وايجاد طرق ووسائل تؤدي إلي التخفيف من حدته والوصول به إلي مستويات مقبولة مجتمعياً من خلال التخفيف من حدته خلال فترة زمنية متوسطة وطويلة وليس علي الأجل القصير.

وقد توصلت الدراسة إلي نتائج مفادها أن عجز الموازنة العامة يلعب دورا أساسيا في اختبار مدي تأثيره علي الأداء الاقتصادي في مصر، وبناء على المنهجية المتبعة خلال هذه الدراسة تم الوقوف على مجموعة من النقاط التي تمثل استخلاصا لأهم النتائج المتعلقة به وتم تقسيم هذه النتائج إلي نتائج نظرية وأخري تطبيقية هي كالتالي:

أولا: النتائج النظرية

دلت النتائج النظرية إن الهدف من العلاج هو التخفيف من حدت العجز في الموازنة العامة مما يترتب عليه تكاليف معينة يجب أن يتحملها المجتمع، وفقا لاعتبارات العدالة والمساواة الاقتصادية والاجتماعية.

حيث دلت النتائج النظرية بأن العجز في الموازنة العامة في مصر يرتبط بطبيعته الهيكلية واختيار الطريقة التي يتم بها تمويل هذا العجز في الموازنة العامة.

ودلت النتائج بأن لا يمثل العجز في الموازنة العامة في مصر إزعاجا بمعنى استمراره من ناحية وتزايده من ناحية أخرى، وهذا ما يبرر فشل السياسة

المالية للدولة الذي نتج عنها هذا العجز، حيث أن تزايد العجز في الموازنة يقابله زيادة في الاقتراض، في نفس الوقت الذي لا يتم خلاله علاج هذا العجز بالطرق الصحيحة، وهى تخفيض أو ترشيد الإنفاق بالتخلص من البنود غير الضرورية، وتعظيم الإيرادات الحقيقية المتمثلة في الضرائب وعوائد الدين العام.

كما دلت النتائج النظرية على انه من الافضل للمجتمع وجود حجم معين من العجز في الموازنة ولكن بشروط منها أن يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فزيادة الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتحسن البنية الأساسية تؤدي إلي ارتفاع نسبة العائد على رأس المال أو إلي إنتاج سلع وخدمات لن يستطيع القطاع الخاص توفيرها، كما أن الإنفاق العام علي التعلم يزيد من رأس المال البشري، وبالتالي الاستثمار القومي الجيد هو الذي يقوم بتغطية تكاليفه من خلال زيادة الإنتاجية وزيادة الدخول .

ودلت النتائج علي عدم ضمان مستوي معين من الإنفاق العام يؤدي إلي عدم الاستقرار في الاقتصادي الكلي.

ثانيا: النتائج التطبيقية

لقد أثبتت التجربة المصرية أنها تجربة ناجحة في مجال تخفيض العجز في السنوات الاخيرة، حيث تمكنت من تحقيق الأهداف المرجوة منها والمتمثلة في إدارة السيولة، وتمويل العجز في الموازنة العامة وتمويل الأصول والمشروعات التنموية الحكومية.

حيث توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

أولا: إلي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (5%) بين العجز الكلي الفعلي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وأن هناك علاقة طردية بين العجز الكلي والناتج المحلي الاجمالي، حيث إذا زاد GDP بمقدار مليار واحد فان العجز الكلي الفعلي في مصر يرتفع بمقدار 93.7 مليون جنية.

تبين من اختبار جرانجر للسببية بين العجز الكلي الفعلي والناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال فترة 1990-2018، وبفترة ابطاء واحدة بأن هناك وجود علاقة ذات تجاه واحد كانت تتجه من الناتج المحلي الاجمالي إلي العجز الكلي الفعلي، حيث كانت احصائية F معنوية السببية خلال الفترة الابطاء الاولي عند مستوي معنوية أقل من 5%. كما تظهر النتائج بان هناك علاقة ذات اتجاهين عند فترة ابطاء الرابعة كانت تتجه من الناتج المحلي الاجمالي إلي العجز الكلي الفعلي والعكس، حيث كانت احصائية F معنوية السببية خلال فترة الابطاء الرابعة عند مستوي معنوية أقل من 5%.

تبين من اختبار جرانجر للسببية بين العجز الكلي الفعلي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال فترة 1990-2018، وبفترة ابطاء واحدة بان لا وجود لعلاقة بين العجز الكلي الفعلي إلي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي,، حيث كانت احصائية F غير معنوية السببية خلال فترة الابطاء الاولى عند مستوي معنوية أكبر من 5% في الاتجاهين .

وبناء على ماسبق، تتضح صحة الفرضية بوجود علاقة ذات معنوية إحصائية بين العجز الكلي الفعلي والناتج المحلي الاجمالي ذات اتجاة واحد خلال فترة الابطاء الاولي وذات اتجاهين خلال فترة الابطاء الرابعة.

ثانيا: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (5%) بين العجز الكلي الفعلي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وأن هناك علاقة طردية بين العجز الكلي ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، حيث إذا زاد gr (GDP) بمقدار 1% فان العجز الكلي الفعلي يرتفع بمقدار 27.5 مليون جنية.

وبناء علي ماسبق، تتضح صحة الفرضية بوجود علاقة معنوية إحصائية بين العجز الكلي الفعلي ومعدل نموالناتج المحلي الإجمالي.

11/1: التوصيات

سيتم تناول التوصيات كوصفة علاجية وآلية لعلاج وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة في مصر

1- يجب علي الحكومة المصرية تحسن نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي بالفعل مع مرور الوقت، مما يخلق حيزا ماليا إضافيا، لتعويض بعض التكاليف التي قد تنشأ عن مرحلة الإصلاحات الهيكلية القوية المطلوبة وللسماح بإبطاء وتيرة التصحيح المالي.

2- يجب علي الحكومة المصرية خفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي يعتمد كثيرا على طريقة تصحيح السياسة المالية، فإذا زاد الفائض عن طريق رفع الضرائب، فقد يكون تراجع النمو كبيرا لدرجة أنه يرفع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بدلا من خفضها، غير أن سياسات الحد من العجز التي تستند إلى ترشيد الإنفاق عادة ما لا يكون لها أي تأثير تقريبا على الناتج.

3- يجب علي الحكومة المصرية العمل علي تحقيق فاعلية الإنفاق العام عن طرق ضمان التأكد من أن هذا الإنفاق ذهب في الغرض المخصص له فقد تتوافر الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم مجانا وبكميات ونوعيات مناسبة، ولكن لأسباب معينة لا يستطيع الفقراء الوصول إليها إما لانهم أفقر من أن يتحملوا التكاليف المصاحبة للخدمات والاستفادة منها مثل فقدان الدخل أو تكاليف الدواء والمستلزمات المدرسية أو تكاليف الانتقال إلي مكان هذه الخدمة وهي الأمور التي ينبغي أن تتوجه إليها الاهتمامات في عملية الإصلاح المالي.

4- يجب علي الحكومة المصرية ترشيد الانفاق ولا تخفيضه، يجب أن تكون التخفيضات في الضرائب طويلة الاجل، حيث ان خفض الانفاق وزيادة الضرائب ينتج عنها انعكاسات سلبية طويلة الاجل على العرض من العمالة والاستثمار بسبب الضرائب الأعلى التي تحدث تشوهات، وعلى العكس، يؤدي خفض الإنفاق طويل الأجل إلى كساد حيث أن ترشيد الانفاق أكثر اعتدالا لأنه يشير إلى أنه سيكون من الممكن عاجلا أو آجلا خفض الضرائب والتشوهات المرتبطة بها.

5- يجب علي الحكومة المصرية تطبيق إصلاحات شاملة لإدارة الضريبة وتصحيح السياسات الضريبية ووضع برامج تعزيز التدقيق والتحقق الضريبي.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

- أبو الفضل، فتحي (2010)، **التجارة الخارجية**، دار الحقوق للنشر، القاهرة، مصر.
- أبو القمصان، عبدالله حسين (2015)، "العوامل الاقتصادية المؤثرة علي العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية 1995 - 2013"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة الجامعة الإسلامية،غزة، فلسطين.
- الاعسر، خديجة (2016)، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر.
- الحصري، ديانا بولس (2010)، "أثر عجز الموازنة العامة على معدل الفائدة في الأردن دراسة تطبيقية للفترة 1996-2008."، **رسالة ماجستير غير منشور**، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، مجلة الدراسات والعلوم الإدارية، مجلد 40، العدد 1،عمان، الاردان.
- الخضري، سعيد (2006)، **السياسة المالية والتخطيط المالي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- الغالبي، عبدالحسين جليل (2017)، "العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وعجز الموازنة العامة: مصر حالة دراسية للمدة (1990 – 2014)"، **مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية جامعة الكوفة** ، مجلد 11، العدد 21، كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية،بغداد، العراق.
- النمري، مجدي فهمي يوسف (2016)، "أثر عجز الموازنة علي الاستثمار في الأردن 1980 - 2014."، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان، الأردن.
- دردوري، لحسن (2014)، **"**سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر – تونس،" **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر،الجزائر.
- شحرور، إيمان غسان (2013)، عجز الموازنة العامة في سوريا وآثاره الاقتصادية، **مجلة شمال افريقيا مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 17.
- شلبي، ماجدة (2016)، **عجز الموازنة العامة للدولة وإدارة الدين العام المحلي**, القاهرة، مصر.

عبدالله، أمينة عزالدين (2011)، **المالية العامة**، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.

- عبيد، جمال محمود عطية (2015)، **"عجز الموازنة والاستهلاك الخاص في مصر**: دراسة تطبيقية"، الطبعة الاولي، القاهرة، مصر.
- عطا الله، خالد يسري،2018،أسباب عجز الموازنة العامة للدولة، **مجلة الاستواء**، جامعة قناة السويس، مركز البحوث والدراسات الإندونيسية، القاهرة، مصر.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:

- Dedeho, Negash Haile,(2014), Analysis of Equilibrium Relationship among Government Budget Deficit, Money Supply and Inflation in Ethiopia: Co-integrated VAR Analysis Approach, Dilla University, College of Business and Economics, Department of Economics, **Ethiopian Journal of Economics** Vol. XXIII No 2, October 2014.
- Epaphra,Manamba (2017), Analysis of Budget Deficits and Macroeconomic fundamentals, **Journal of Economics and Management Institute of Accountancy Arusha,** Tanzania ISSN 1732-1948.
- Galba'cs,Peter (2015), **The Theory of New Classical, Macroeconomics**, Springer Cham Heidelberg New York Dordrecht London Springer International Publishing Switzerland.
- Kurantin, Napoleon ,(2017),**The Effects of Budget Deficit on Economic Growth and Development: The Experience of Ghana (1994 – 2014**),European Scientific Journal February, 2017 edition, Vol.13, No.4 ISSN, Ghana Institute of Management and Public Administration (GIMPA), Ghana
- Salah, Ali Salman,(2003), **"The Budget Deficit and Economic performance: A Survey**", University of Wollongong , Australia. A Survey, Working Paper 03-12, Department of Economics, University of Wollongong, 2003.
- Saidam, Ahmed Mahmoud,(2015), The Effect of Budget Deficit on Current Account: Case Study (Palestinian Territories 1996 – 2012) the Degree of Master in Development Economic, Faculty of Commerce,The Islamic University, Gaza.
- Sheikh, Muhammad Ramzan,2015, Does Fiscal Deficit Dampen Down Economic Growth in Pakistan? An ARDL Bound Testing Approach, **International SAMANM Journal of Finance and Accounting**, ISSN 2308-2356, January 2015, Vol. 3, No. 1.
- Tung, Le Thanh (2018), The effect of fiscal deficit on economic growth in an emerging economy *2003 – 2016,Faculty of Economics and Public Management, Ho Chi Minh City Open University, Ho Chi Minh City, Vietnam* Evidence from Vietnam**, Journal of International Studies**, 11(3), 191-203. doi:10.14254/2071-8330.2018/11-3/16.